



الرئيس الاميركي: اشخاص حمقى تسببوا في خسارتنا الحرب (التجارية) مع الصين.

هل لديك بديل من العولمة؟

قالت رئيسة لجنة الشؤون الخارجية في المجلس التشريعي الصيني، نائبة وزير الخارجية الصيني سابقا، فو بينغ ان "العولمة ما زالت هي الاتجاه السائد في العالم. فالولايات المتحدة بدأتها، واستفادت منها، وهي لا ترغب حاليا في ذلك؟ فهل هناك بديل افضل، او لديها خيار افضل؟ الصين اكبر دائن وشريك تجاري للولايات المتحدة يمكنها ان تفرض ضرائب على الواردات الاميركية ايضا، والتحول الى دول بديلة. لذا فمن الممكن ان نحول تهديدات ترامب الى فرص".

"حرب الامس"

الصين التي يريد الرئيس دونالد ترامب معاقبتها لانها تسرق الوظائف من خلال ممارسات تجارية غير عادلة ويد عاملة رخيصة؛ لم تعد موجودة في بساطة. فالصين اليوم لم تعد مهتمة بخطوط تجميع المنتجات كالجينز الازرق او الهواتف المحمولة. في الواقع تخسر الصين الكثير من الوظائف في المصانع لمصلحة الدول النامية والولايات المتحدة بسبب ارتفاع التكاليف. الصين الجديدة لديها اهداف اكبر واكثر جرأة، وهو الامر الذي لا يفهمه ترامب. بدلا من قيامها بدور ورشة تصنيع العالم، تريد الصين من المستهلكين في الولايات المتحدة ان يشتروا الهواتف الذكية الصينية التي تعمل بانظمة التشغيل الصينية، بدلا من شراء المستهلكين الصينيين الهواتف المصنوعة من قبل شركة "ابل" الاميركية.

بالتالي فالرئيس الاميركي يخوض حرب الامس على صناعات الامس ووظائفه. يتعامل مع صورة قديمة للصين ليست موجودة على ارض الواقع الا في ذهنه. من اجل ذلك فالحرب التجارية ستكون في صالح الصين.

(مايكل شومان في "بلومبيرغ")

الابيض تساهلت في التعامل معها، بما الحق ضررا بمصالح المصانع والتجار وملايين العمال الاميركيين. يستخدم ترامب توصيفات غريبة، ويقول ان الصينيين "يغتصبون بلادنا. لا يمكننا الاستمرار في ذلك. هذا ما يفعلونه".

لكن كل هذا كان من التاريخ الذي لم يعد يشفع لحماية ما هو قائم اليوم. الرئيس دونالد ترامب يعتبر ان الميزان التجاري يميل بقوة الى مصلحة بكين، وان الادارات الديمقراطية المتعاقبة على الحكم في البيت

والتجنيس. كانت تلك هي المرة الاولى التي تقدم فيها الولايات المتحدة، وهي في بدايات نشوئها، على اجراءات لتقييد الهجرة والتجنيس بناء على اصول عرقية.

بحسب ما يقول الباحث في مركز الدراسات الاسيوية التابع لـ"معهد هيريتدج" الاميركي دين شينغ، فان بعض زعماء الصين استلهموا الكثير من النظام السياسي الاميركي، وان من يوصف بأنه "أب الصين الحديثة" صون يات سين، صاغ فلسفته السياسية للحكم "المبادئ الثلاثة للشعب"، من مقولة الرئيس الاميركي ابراهام لينكولن حول حكومة "للشعب، ومن الشعب، ومن اجل الشعب". اضاف الباحث في "هيريتدج" ان يات سين عندما ساهم في اطاحة حكم سلالة كينغ عام 1911، وانشاء جمهورية الصين، كانت مفاهيمه السياسية متضمنة في دستور الجمهورية الوليدة.

لكن الجانب المثير في تطور العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، وتحديدًا في اواخر القرن التاسع عشر، ان القوى الكبرى في اوربا واليابان كانت توسع نفوذها الخارجي، وان بعضها سعى الى تفكيك الصين الى مستعمرات صغيرة. لكن واشنطن كانت تعارض ذلك بناء على المصالح الاميركية في الاسواق الصينية التي ستكون اكثر فائدة ان كانت الصين موحدة ومستقلة. لهذا، فان الولايات المتحدة ايدت سياسة "الابواب المفتوحة" التي كانت تعني ابقاء الصين مفتوحة امام الاستثمارات الخارجية والتجارة، على ان لا تحاول اي دولة السيطرة عليها. ظلت هذه السياسة الاميركية قائمة تجاه الصين وصولا الى نهاية الحرب العالمية الثانية.

الكل يذكر كيف انه عندما حاولت الامبراطورية اليابانية السيطرة عسكريا على الصين خلال الثلاثينات من القرن الماضي، جعل الولايات المتحدة تعتبر ذلك مثابة انتهاك لسياسة "الابواب المفتوحة". بالتالي عارضت التدخل العسكري الياباني، وصولا الى ارسال اسطولها الضخم الى جزيرة بيرل هاربر الذي دمرته اليابان عام 1941، لتتخرط بعدها واشنطن في الحرب العالمية الثانية بالكامل.

واشنطن للمفارقة ايضا، هي التي دفعت من اجل ان تحظى بكين بمقعد دائم في مجلس الامن التابع للامم المتحدة، بعد نهاية الحرب.



عندما ابهرت "الامبراطورة الصينية" عام 1784، لم يكن احد يتصور انها فاتحة توازن الاقتصاد العالمي.

سؤاله امام ترامب: نحارب الصين تجارياً أم لا نحارب! صراع عملاقين.. هل يحتمله العالم؟

لا يكف الرئيس الاميركي دونالد ترامب عن مفاجأة الخصوم والحلفاء على السواء. لكن شرارات الحرب التجارية المندلعة مع الصين تشكل الخبر الاكثر صدمة بالنسبة الى كثيرين منهم. فهي تخالف المسار العميق للمصالح الاقتصادية التي تربط العملاقين الاقتصاديين، وتندثر نيرانها بجر القوى العالمية والاقليمية الى صراعات الاموال التي ظن كثيرون انها انتظمت

كان الكونغرس الاميركي في ما بين عامي 1870 و1904، اصدر سلسلة من التشريعات العنصرية لاقصاء الصينيين وتهميشهم اجتماعيا ووظيفيا، وساهمت في تأجيج العنف ضدهم. مثلا في عام 1882 مرر الكونغرس خلال عهد الرئيس الاميركي تشستر ارثر قانونا منع المهاجرين الصينيين من ممارسة اي نشاط تجاري لمدة 10 سنوات، كما حرم المستوطنين الصينيين من الحصول على الجنسية. امتد القانون بعد ذلك ليشمل كل الاشخاص ذوي الاصول الصينية، وفي كل مرة كان يفرض قيودا شديدة على الهجرة

ولتتزداد السلع والمواد الاولية التي تحتاج اليها، اذ كان الاميركيون يجدون صعوبة في التعامل تجاريا مع مستعمرهم السابق، اي بريطانيا. لكن هذا الوثام لم يطل سوى نحو مئة عام. اذ تصاعدت موجة العداة للمهاجرين القادمين من هذه البلاد البعيدة: الصين. كان يجب ان ننتظر مئة عام اخرى وتحديدًا حتى عام 2011، ليصدر الكونغرس الاميركي اعتذارا عن القوانين العنصرية والتمييزية التي فرضها في ذلك الوقت على العمال الصينيين من المهاجرين وعائلاتهم، على الرغم من مساهمتهم الكبيرة في الازدهار الاميركي.

عندما ابهرت "الامبراطورة الصينية"، وهي اول سفينة تجارية ترفع العلم الاميركي من نيويورك الى ميناء كانتون الصيني عام 1784، لم يكن احد يتصور المراحل والتحويلات الصعبة والغريبة التي ستمر فيها العلاقات بين الولايات المتحدة والصين.

كانت تلك الرحلة الفاتحة لقيام ما يوصف اليوم بأنه مفتاح التوازن للاقتصاد العالمي. الاف العمال تدفقوا على اميركا الجديدة الاخذة في النمو والتوسع، وساهموا في نشوء اقتصادها، في الزراعة والصناعة والسكك الحديدية والمناجم. اما اميركا، فوجدت في الصين سوقا واسعة لبضائعها،

العالمي. تعهد الرئيس الاميركي ايضا "مزيق" الاتفاق النووي الذي وقعته ايران مع ست دول كبرى (الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا والمانيا).

اضافة الى ذلك، اطلق ترامب مفاوضات جديدة في شأن اتفاق التبادل الحر لدول اميركا الشمالية (نافتا) التي تشمل منذ عام 1994 الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، اذ يعتبر ان الاتفاق ساهم في نقل ملايين الوظائف في القطاع الصناعي من الولايات المتحدة الى المكسيك.

الى التهديد الاميركي الدائم بالانسحاب من هيئات الامم المتحدة التي تعتمد كثيرا على التمويل الاميركي لها، لم يوفر ترامب حلف شمال الاطلسي من انتقاداته، ووصفه بأنه "عفا عليه الزمن".

يمثل هذه الاجراءات السائدة في البيت الابيض، فان منظمة التجارة العالمية نفسها قد لا تكون المخرج المتاح للمواجهة الاميركية - الصينية. في عام 2017، خلال اجتماع "مجموعة العشرين"، لم يستبعد وزير الخزانة الاميركي ستيفن منوتشين اعادة التفاوض على اتفاقات متعددة الطرف.

لكن في حقيقة الامور، فان ثمة عجزا في الميزان التجاري لمصلحة الصين، وفي امكان ترامب بحسب الخبراء المراهنة على ان الصين تحتاج الى الاسواق الاميركية لبيع صادراتها، وتحتاج الى الاستثمارات الاميركية والتكنولوجيا الاميركية لرفع مستوى صناعيتها، ومن ثم في مقدور الرئيس الاميركي توجيه ضربة الى نمو العملاق الصيني الذي يعاني بعض العلل مثل تضخم الديون وركود الصادرات.

في خلاصة المشهد، يسير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية على خطى محاربة الاجراءات الحمائية، تماما كالتى بدأها ترامب ضد الصين. الحمائية مرفوضة بالنسبة الى التكتلات الاقتصادية الكبرى والمعاهدات التجارية التي تعمل في المقابل من اجل سيولة مرور منتجات صناعاتها، في تأكيد على نهج العولمة القائم منذ عقود، الى ان يخرج علينا مهندسو العلاقات الدولية بمنح الانفجار الصيني - الاميركي، او بعقاقير جديدة تعيد صوغ نظم الاقتصاد للعالم.

غريب، يقول محللون، ان يسعى ترامب الى فتح معركة كهذه، والصين ترتب للقيمة الاولى من نوعها للرئيس الاميركي مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج اون.



ادت الخطوات المتبادلة الى ارباك الاسواق العالمية وسط مخاوف من خطر اندلاع حرب تجارية شاملة.

في هذا السياق، انسحب ترامب من منظمة الاونيسكو، واحتفظ بمقعد مراقب حتى حلول نهاية عام 2018. في حزيران 2017 انسحب ايضا من معاهدة باريس للمناخ التي وقعتها 195 دولة في العام 2015. كما انسحب من "اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ" الذي وقعته 11 دولة في العام 2015 من منطقة اسيا والمحيط الهادئ باستثناء الصين، ويمثل 40% من الاقتصاد

ماذا عن النهاية؟ حتى الان تبدو منظمة التجارة العالمية كأنها المخرج المتاح. اذ قد توفر ارضية للحوار بين الطرفين. لكن المشكلة تكمن في ان ترامب، كما اظهر حتى الان كرئيس للولايات المتحدة، لا يظهر انضباطا بمعايير ومعاهدات ومنظمات دولية، قد يعتبر انها تقيده، مطبقا شعاره المفضل "اميركا اولاً".

بالارقام

تبلغ صادرات الولايات المتحدة الى الصين 116.2 مليار دولار، بينما تستورد من الصين بمقدار 491.9 مليار دولار. وصلت الاستثمارات المباشرة بين الصين والولايات المتحدة عام 2017 الى 60 مليار دولار. وفي حين بلغت حصة الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة نحو 46 مليار دولار، لم تتجاوز قيمة الاستثمارات الاميركية في الصين 14 مليار دولار.

"ابطال وطنيون" ... من هم؟

حماية لاستقلالها الاقتصادي، اطلقت الصين استراتيجية لتطوير قطاع الصناعة، تسمى "صنع في الصين 2025". من اجل ذلك، حشدت الطاقات كأنها قضية امن قومي. تبدل الاستراتيجية الكثير من الاولويات المعتمدة حاليا. بدلا من ان ترسل الشركات التكنولوجية الاميركية منتجاتها في صورة قطع ويتم تجميعها في الصين، ومن ثم يعاد تصديرها، تبدلت قواعد اللعبة الان. اذ يعمل الصينيون الان على نقل التكنولوجيا نفسها وخلقها بواسطة شركات صينية عملاقة تطلق عليهم "الابطال الوطنيين". تقوم هذه الشركات الصينية بتطوير تقنيات ومنتجات جديدة، من السيارات الكهربائية الى اشباه الموصلات وصناعة السفن المتطورة والاجهزة الطبية والروبوتات وغيرها من الاجهزة المتطورة.

العلاقات الاقتصادية العالمية، بعدما تقدمت الصين بشكوى رسمية الى المنظمة، فيما تقدمت واشنطن من جهتها، بشكوى لدى المنظمة متهمة بكين بسرقة حقوق الملكية الفكرية للاميركيين.

وفي ما يبدو محاولة للتملص من النتائج المحتملة والمرعبة لمثل هذا الصراع التجاري، قال الرئيس الاميركي انه لا يخوض حربا تجارية مع الصين لان "اشخاصا حمقى غير مؤهلين لتمثيل الولايات المتحدة تسببوا في خسارتنا تلك الحرب مع الصين"، في تلميح انتقادي واضح الى من سبقه في الحكم في البيت البيض.

يحدد الرئيس الاميركي سعرا لوقف تلك الحرب قبل انفجارها. يريد مئة مليار دولار كتخفيض فوري في العجز التجاري الاميركي مع الصين التي يبلغ فائضها التجاري مع واشنطن 375 مليار دولار في العام 2017، علما ان حجم التبادل التجاري بين البلدين تجاوز 600 مليار دولار في العام 2016.

لم يعد الامر كما كانت عليه الحال عندما ابحرت السفينة "الامبراطورة الصينية" من نيويورك قبل اكثر من 200 سنة. الواردات الصينية ترتفع بوتيرة اسرع من الصادرات الاميركية الى الصين التي تتضمن الالومينيوم والصلب واللاكترونيات والملابس والالات، بينما يستورد الصينيون فول الصويا الذي يستخدمونه كعلف للماشية ونتاج اللحوم.

بدلا من ان تنحو الامور الى التهدئة، اعتبر الرئيس الاميركي ان الرد الصيني "غير عادل". رد بدوره من خلال اقتراح فرض 100 مليار دولار اضافية من الرسوم.

وبينما افادت وزارة التجارة الصينية انها "لن ترد في دفع اي ثمن من اجل الدفاع عن مصالح بلادها. لا نريد الحرب، لكننا لسنا خائفين من حرب تجارية"، اعتبرت وزارة الخارجية الصينية ان "على الولايات المتحدة والصين كقوتين عالميتين ان يعاملا بعضهما بعضا على اساس الاحترام والمساواة. لقد اخطأت الولايات المتحدة الهدف بتلويحها بالعصا التجارية في وجه الصين".

في طبيعة الحال، ادت هذه الخطوات المتبادلة الى ارباك الاسواق العالمية في الاسابيع الاخيرة، وسط مخاوف من خطر اندلاع حرب تجارية شاملة قد تعصف بالشركات واسواق المال في انحاء العالم.

اللافت في هذه الازمة، ان ترامب لا يلقي تأييدا كبيرا حتى في صفوف رفاقه في الحزب الجمهوري الذين يعتبرون ان خطوات المواجهة مع الصين بهذا الشكل قد تؤدي الى الحاق اضرار كبيرة بمصالح الاميركيين، من صناعيين وعمال وتجار ومزارعين، في حين ان هجوم ترامب الاقتصادي هذا من شأنه ان يفتح عليه مشكلات مع منظمة التجارة العالمية التي يفترض انها تنظم

◀ انها الحرب؟

لم يعلنها ترامب صراحة. لكن الخطوات التي راغ يتخذها تندر بخلخلة اساسات الاقتصاد العالمي بين العملاقين الاسيوي والاميركي.

بدا ان ترامب يوفي بتعهداته خلال انتخابات الرئاسة. في بداية عام 2018، اعلنت واشنطن نيتها فرض رسوم وضرائب قيمتها 25% على واردات الفولاذ و10% على الالومينيوم. قامت الصين برد متواضع، فاعلنت فرض رسوم على سلع اميركية بقيمة 3 مليارات دولار، بينها لحم الخنزير والنيبذ، وذلك لحماية مصالحتها وتعويض الخسائر الناتجة من الرسوم الاميركية.

لكن ادارة ترامب ردت على هذه الخطوة باعلان نيتها فرض رسوم بقيمة 50 مليار دولار على منتجات صينية، وانحت باللائمة على سياسة الملكية الفكرية التي تنتهجها الصين، منها اجبار الشركات الاميركية على مشاركة التكنولوجيا التي تستخدمها مع شركات صينية، وهو ما يعتبره ترامب انه "سرقة لحقوق الملكية الفكرية".

حددت واشنطن 1300 منتج صيني يمكن فرض رسوم عليها بنسبة 25%. ثم ردت الصين باعلان نيتها فرض رسوم على 106 سلع اميركية بقيمة 50 مليار دولار، بينها فول الصويا وقطع غيار الطائرات وعصير البرتقال.



الواردات الصينية ترتفع بوتيرة اسرع من الصادرات الاميركية الى الصين.